مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية

السيد السيد النشار

مدرس مساعد ـ قسم المكتبات والمعلومات

كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

مقدمة :

كانت الإسكندرية مركز إشعاع علمى وفكرى وحضارى، ومكاناً لإلتقاء العلماء والبحاثة والمورخين، وانطلقت منها على مدار التاريخ القديم أحدث النظريات، فكانت بحق قبلة للعلم والعلماء، وذلك بفضل مكتبتها الشهيرة والتى كانت أهم حدث فى تاريخ العالم القديم. ولقد كتب كثيراً فى هذه المكتبة وتاريخها ومصيرها. وسواء خرجت من الوجود فى القرن الأول ق.م أو القرن السابع الميلادى ففى نهايه القرن العشرين الميلادى دفع الوعى بتاريخ الإسكندرية وحضارتها إلى التفكير فى إعادة هذا الدور المتميز للمكتبة القديمة، وذلك بإحيائها، لتصبح واحدة من بنات القرن العشرين فى مصر.

ويرصد هذا البحث مراحل نشأة الفكرة وتطورها، والصعوبات التى مرت بها حتى دخلت مرحلة التنفيذ، كما تناول هذا البحث أهداف ووظائف المشروع، والعناصر الوظيفية لمكتبة الإسكندرية.

أولا ـ نشأة الفكرة وتطورها:

بدأ التفكير فى إنشاء مكتبة الإسكندرية الجديدة فى عام ١٩٧٤، وكان الدافع وراء هذا التفكير حاجة مدينة الإسكندرية وجامعتها إلى مكتبة متميزة لاسيما وأن الجامعة لم تكن تملك مكتبة عامة على المستوى المناسب وقد نبعت الفكرة أساساً من اثنين من علماء الإسكندرية. أولهما الدكتور مصطفى العبادى أستاذ الحضارة اليونانية والرومانية بكلية الآداب الذى كان مشغولاً بالفكرة طيلة حياته التعليمية والعلمية فألقى العديد من المحاضرات فى الداخل والخارج عن هذا الموضوع، اما

obeikandl.com

العالم الثانى فهو الدكتور لطفى دويدار مدير جامعة الإسكندرية (١٩٧١ ـ ١٩٧٦) الذى كان يتميز بإهتمامه الواضح بالحركة العلمية والبحثية بالجامعة وكان يعلم أن جامعته ليس بها مكتبة حقيقية وهذا لا يلى فى بجامعة تنتمى إلى مدينة كانت لها أشهر مكتبة فى العالم القديم.

وقد أخذ المشروع حظه من التفكير والمناقشات بين الأستاذين العبادى ودويدار إلى أن بلغ مرحلة ما من النضج تؤهله لدخول مرحلة التنفيذ وذلك فى عام ١٩٧٤ حيث وافق مجلس جامعة الإسكندرية على المشروع من حيث المبدأ. ويبدو أن الجامعة اكتفت فى آنذاك بذلك، وفى عام ١٩٧٧، ومن ٣ يناير بالتحديد؛ شكلت لجنة تحضيرية لتخطيط وإعداد مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية من:

أ.د لطفى دويدار أستاذ بكلية الطب

أ.د حسن أحمد بغدادى استاذ بكلية الزراعة

أ.د محمد ذكى العشماوى نائب رئيس الجامعة والأستاذ بكلية الآداب

أ.د محمد فؤاد خليل نائب رئيس الجامعة والأستاذ بكلية الهندسة

أ.د أحمد أبو زيد عميد بكلية الآداب

أ.د على البارودى عميد بكلية الحقوق

أ.د أحمد زندو عضو الهيئة العربية للتصنيع

أ.د حسين عيسوى أمين الجامعة

وكانت هذه أول لجنة تحضيرية للمشروع، وقد ناقشت فى أول اجتماعاتها الطبيعية الخاصة للمكتبة وأكدت على أنه ينبغى أن تكون الرابطة أساسية وقوية بين الجامعة والمكتبة(١) كما كان الشأن بالنسبة لمكتبة الإسكندرية القديمة حيث كانت جزءاً أساسياً من المتحف، وفى اجتماع اللجنة الثانى فى ١٤ فبراير من نفس العام ناقشت اللجنة طبيعة المشروع وعما إذا كان مشروعاً للإسكندرية أو للجامعة أو لمصر كلها أو للعالم بأسره واتفقت اللجنة على أن تكون المكتبة عالمية المستوى حتى تصبح مركز اشعاع علمى وثقافى فى المنطقة(٢).

وفى هذا الاجتماع قدم الدكتور أحمد أبو زيد أول وثيقة حول هذا الموضوع متناولاً فيها تصوره للمشروع، وقد اشتملت هذه الوثيقة على تحديد أهداف المكتبة على النحو التالى.

١ ـ يجب أن تكون المكتبة قومية عامة.

٢ ـ ان تضم مصادر المعلومات فى جميع فروع المعرفة البشرية المختلفة.

٣ ـ ان تهتم اهتماماً خاصاً بحضارات وثقافات ومجتمعات منطقة البحر المتوسط.

٤ ـ مراعاة العلاقة بين المكتبة المقترحة ومكتبة البلدية والمكتبة العامة للجامعة من حيث التكامل والتعاون بينهما.

٥ ـ أن يراعى استخدام الأساليب التقنية

(١) محضر اجتماع اللجنة التحضيرية لتخطيط ودراسة وإعداد مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية القديمة فى ٣ يناير ١٩٧٧.

(٢) جامعة الإسكندرية في خمسين عاماً، ص١١٦.

الحديثة فى انشاء المكتبات وأساليب الإدارة والخدمة المكتبية.

وهذا يعنى الخروج بالمكتبة المقترح إنشاؤها من نمط المكتبة التقليدى بحيث تستطيع أن تقدم أداء أوفى وخدمات أفضل.

وقد جاءت عناصر المشروع فى هذه الوثيقة على النحو التالى :

١ ـ مركز توثيق يلحق فضلاً عن انشار لمكتبات الفرعية المتخصصة.

٢ ـ مركز إعلام لتقديم الخدمات المكتبية على النطاق المحلى والإقليمى والدولى.

٣ ـ شبكة لتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية والإجتماعية والإقتصادية.

٤ ـ بنك للمعلومات لامداد المكتبات الأخرى والأفراد بالمعلومات التى قد تطلب منه.

٥ ـ استخدام المواد السمعية والبصرية فى الخدمة المكتبية.

٦ ـ قاعات للمحاضرات والندوات العلمية ومسرحاً وقاعة للسينما بحيث تكون المكتبة مركزاً ثقافياً متكاملا[١].

وفى عام ١٩٧٨ تشكلت لجنة للإتصالات منبثقة عن اللجنة التحضيرية المشار إليها سلفاً. وتكونت لجنة الاتصالات هذه من الدكتور محمد فؤاد حلمى، والدكتور أحمد أبو زيد، والدكتور مصطفى العبادى وذلك للقيام بالإتصالات المباشرة مع الحكومة واقناعها بالمشروع على اعتبار أنه إذا لم تقتنع الدولة بالمشروع فلن يتمكن من تصديره للخارج وقد وضعت هذه اللجنة الفرعية برنامج عملها على النحو التالى: ـ

١ ـ اختيار الموقع المناسب الذى يساعد على أن تكون المكتبة معلماً حضارياً.

٢ ـ اقناع كبار المسئولين فى الدولة بتبنى الفكرة.

٣ ـ إعداد حملة إعلامية للتعريف بالمشروع وأهميته للمستقبل.

٤ ـ القيام بزيارات للمكتبات الكبرى.

٥ ـ تكليف أحد المكاتب الهندسية المحلية بصياغة المشروع.

٦ ـ دعوة عدد من الخبراء الدوليين لابداء رأيهم فى المشروع.

٧ ـ إعداد الدراسات اللازمة لعرض المشروع على اليونسكو.

٨ ـ تشكيل لجنة للسفر للخارج لعرض المشروع على الهيئات الأجنبية.

ثم مرت فترة فتور فيما يتعلق باجتماع لجان المشروع إلى ان جاء عام ١٩٨٣ وفيه تشكلت لجنة أخرى برأسة الدكتور دويدار وأعدت مشروعاً جديداً تحت إسم «المجمع الثقافى الحضارى» وتحددت أهداف المشروع فى إنشاء مكتبه عالمية تقوم بالدور نفسه الذى تقوم به

(١) انظر ملحق رقم (١)

مكتبة الإسكندرية القديمة، وذلك مع مراعاة متطلبات العصر الحديث، وقد جاءت عناصر هذا المشروع الجديد كما يلى:

١ ـ المكتبة بكامل أهدافها المعلنة من قبل.

٢ ـ متحف تعليمى لتطور صناعة أدوات الكتابة، وآخر لتاريخ العلوم، وثالث للانثربولوچيا.

٣ ـ مركز أبحاث عالمى عن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا(١).

وأما عن المراحل التنفيذية لمشروع ١٩٨٣، فقد وضع نائب رئيس الجامعة آنذاك الدكتور عبد الرحمن الصدر تصوره على النحو التالى:

١ ـ أن تقدم الجامعة المسافة اللازمة من الأرض لإقامة هذا المجمع الضخم، ورشحت أرض الجامعة بالسلسلة مكاناً للمشروع نظراً لقيمتها الحضارية أو تعد الموقع القديم للمكتبة فى العصر البطلمى.

٢ ـ أن تكون المكتبة العامة لجامعة الإسكندرية هى نواة المكتبة الحديثة.

٣ ـ أن تساهم الدولة والمحافظة، كل من جانبه فى تنفيذ المشروع وتمويله.

٤ ـ أن يطرح المشروع للاكتتاب العام، ويعلن عنه على مختلف المستويات المحلية والدولية.

٥ ـ أن يدعى اليونسكو لتبنى المشروع بوصفة مشروعاً حضارياً وانطلاقاً من النداء العالمى الذى قدمه اليونسكو للعام الدولى للكتاب فى سنة ١٩٧٣.

٦ ـ دعوة المؤسسات الاقتصادية الكبرى فى العالم للمساهمة فى تمويل المشروع وإخراجه إلى النور.

٧ ـ دعوة الجامعات ومؤسسات النشر العالمية والمحلية للمساهمة بتقديم الكتب والأجهزة(٢).

وفى ٢ أكتوبر من عام ١٩٨٣م وجه رئيس جامعة الإسكندرية الدعوة إلى مدير اليونسكو لزيارة الإسكندرية والوقوف على جدية المشروع، ومناقشة تفاصيله، وفى نوفمبر من نفس العام أعد الدكتور محمود الحضرى مذكرة يقترح فيها إنشاء «مشروع مركز الحضارات الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط» بمدينة الاسكندرية(٣).

وفى عام ١٩٨٦، وبالتحديد فى ٧ فبراير زار أحمد مختار أمبو جامعة الاسكندرية، وعرض مشروع المكتبة عليه، وقد أبدى اهتماماً كبيراً وإعجاباً شديداً بالفكرة واعتبره مشروعاً حضارياً، وقال أنه ينصح بالتمسك بفكرة الاحياء بدلاً من إنشاء مركز للحضارات

---

(١) تقرير اللجنة التحضيرية لمشروع المجمع الحضارى فى ١٩/٧/١٩٨٣.

(٢) عبد الرحمن الصدر. تقرير عن مشروع المجمع الثقافى والحضارى ١٩٨٣. (غير منشور).

(٣) جامعة الإسكندرية فى ٥٠ عاماً، ص ١٢١؛ وانظر أيضاً.

محمود الحضرى. مذكرة بشأن اقتراح مشروع لإنشاء مركز الحضارات الخاصة بالبحر المتوسط بمدينة الإسكندرية. ١٩٨٣. (غير منشورة)

أو مجمعا ثقافياً على اعتبار أن لمصر تجربة ثقافية فريدة فى الماضى أصبحت جزءاً من تراث الإنسانية، واليونسكو مسئول عن رعاية التراث الحضارى وأفكاره فى شتى مظاهرها، وأضاف عبارة ذات مغزى دلالى فى هذا السياق وهى «أنه إذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ بنفس مستوى الفكرة التى صدر عنها، فإن المكتبة الجديدة سوف تؤدى إلى تغيير الخريطة الثقافية فى المنطقة(١).

وفى نفس العام، تقدمت الحكومة المصرية عن طريق سفيرنا فى اليونسكو الدكتور فتح الله الخطيب، بطلب رسمى لهيئة اليونسكو طالبة إدراج المشروع ضمن المشروعات الدولية التى تقع فى إطار نشاط الهيئة. وفى ٢٤ يونيو من عام ١٩٨٦ وافق المجلس التنفيذى لهيئة اليونسكو على إقرار المشروع، وتم اعتماد مبلغ ٥٠ الف دولار للصرف على الدراسات المبدئية للمشروع.

وقد شهد عام ١٩٨٧ نشاطاً كبيراً فيما يتعلق بالمشروع على المستويين المحلى والعالمى، فعلى المستوى المحلى وضع السيد رئيس الجمهورية المشروع تحت رعايته، كما أصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل «اللجنة القومية العليا لمشروع إحياء مكتبة الإسكندرية(٢)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم إدراج المشروع فى الخطة الخمسية للدولة ٨٧ ـ ١٩٩٢.

وعلى الجانب الآخر وصل إلى جامعة الإسكندرية وفد من اليونسكو فى فبراير ١٩٨٧ مشكل من توكاتليان وكلافيل ـ وهما من خبراء اليونسكو فى مجال المكتبات والمعلومات والتوثيق ـ وذلك لإعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، وفى أكتوبر من نفس العام، وبناء على القرار الذى إتخذه المجلس التنفيذى لليونسكو أصدر أحمد مختار أمبو المدير العام نداء دولياً لجميع الدول والمؤسسات والهيئات والأفراد للمساهمة فى دعم مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية، وذلك لتغطية نفقات البناء واقتناء المجموعات والتزويد بالتجهيزات وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة(٣).

ويأتى عام ١٩٨٨ لتبدأ أولى الخطوات التنفيذية تأخذ مجراها، حيث قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ وبحضور مدير عام اليونسكو بوضع حجر الأساس لمشروع إحياء مكتبة الإسكندرية فى الموقع الذى خصصته الجامعة للمشروع.

ولا شك أنه قبل وضع حجر الأساس تمت دراسة العناصر الخمسة الحتمية لتخطيط إنشاء أية مكتبة وهى :

١ ـ جمهور المكتبة واحتياجاته القرائية والبحثية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب.

٢ ـ أوعية المعلومات التى تشبع تلك الإحتياجات بأبعادها الأربعة.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) انظر ملحق رقم (٢).

(٣) جامعة الإسكندرية. تقرير بشأن مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية القديمة ١٩٨٧، وانظر أيضاً الملحق رقم (٣) بآخر الكتاب.

٣ ـ النظم الحالية والمنتظرة فنياً وتكنولوچيا لضبط تلك الأوعية وتنظيمها وتيسيرها للجمهور.

٤ ـ الخدمات الواقعة والمتوقعة التى يتطلع إليها ذلك الجمهور.

٥ ـ تحقيق المتطلبات الثلاثة ـ الأوعية ـ النظم ـ الخدمات ـ فى حدود الإمكانيات البشرية المتاحة والإمكانات المالية اللازمة(١).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وفى ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية لتكون لها الشخصية الاعتبارية والقانونية، ومقرها مدينة الإسكندرية وتتبع وزير التعليم، وعلى ذلك ومنذ هذا التاريخ لم تعد الجامعة هى المسئول الأول عن المشروع وإنما أصبح مجلس إدارة الهيئة برئاسة وزير التعليم هو المسئول عن شئونها وتصريف أمورها وإقرار السياسة التى تسير عليها، كما جاء فى المادة الخامسة من القرار والتى حددت اختصاصات مجلس إدارة الهيئة(٢).

وقد نصت المادة الثانية من القرار على أن مكتبة الإسكندرية هى «مكتبة عالمية ومركز للإشعاع الثقافى والفكرى فى خدمه البحث العلمى وتحتوى على كل ما انتجه العقل البشرى، وأما المادة الثالثة فقد نصت على سبل تحقيق أغراض الهيئة من جمع الإنتاج الفكرى بشتى أشكاله ولغاته وموضوعاته، وإعداده فنياً وببليوجرافيا، وحفظه وصيانته، كما نصت هذه المادة أيضا على انشاء معهد عال دولى للمكتبات والمعلومات.

ونصت المادة الرابعة من القرار على تشكيل مجلس الإدارة، والذى يتكون من وزير التعليم رئيساً، ورئيس جامعة الإسكندرية نائباً عن الرئيس، وعضويه محافظ الإسكندرية أو من ينيبه، وثلاثة من أساتذة جامعة الإسكندرية، يختارهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وممثل لكل من وزارات الثقافة والإعلام والسياحة والتعليم والخارجية يختارهم الوزراء المختصون، وعدد لا يتجاوز خمسة من الشخصيات العامة ممن لهم مكانة خاصة فى مجال الثقافة والفكر، يختارهم، وزير التعليم، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، فضلاً عن مدير الهيئة.

وقد قامت الحكومة المصرية بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بطرح مسابقة معمارية دولية وذلك للحصول على أعظم الأفكار والتصميمات إبداعاً من المكاتب الهندسية المعمارية فى مختلف دول العالم، وقد اشترك فى هذه المسابقة ٥٤٠ مشروعاً من أكثر من ٥٠ دولة. وقام بتحكيم المشاريع هيئة تحكيم دولية، وقد إعتبرت لجنة التحكيم مشروع الفريق النرويجى الفائز بالجائزة الأولى ذا قيمة فنية عالية، وامتدحت الصورة الرمزية التى يوحى بها المبنى فى كونه دائرة مواجهة للبحر، جزء منها مختفى تحت الأرض والآخر يرتفع فوقها، وبذلك يبدو

(١) سعد محمد الهجرسى: همسات ونداءات من آفاق القراءة والكتب والمكتبات، ص٤٨١.

(٢) قرار جمهورى رقم ٥٢٣ سنة ١٩٨٨ انظر الملحق رقم (٤).

كالشمس دائمة الإشراق حيث ترمز للشمس المصرية القديمة وكأنها تشع حضارة على العالم بأسره، وتمثل أيضاً فكرة إشراق المكتبة من جديد لتضئ أرجاء العالم.

وهذا التصميم عبارة عن اسطوانه مائلة كشكل واحد يضم جميع أنشطة المكتبة، وسقف المبنى مائل ومصمم بحيث يعكس ويشتت الضوضاء داخل المبنى، ويوحى من الداخل بصور ورؤى مختلفة للواجهة البحرية للمدينة. أما الحائط الخارجى للأسطوانه فهو أصم ومغطى بنقوش هيروتليفية، وحروف باللغات المختلفة الأخرى.

هذا عن التصميم الخارجى وأما التصميم الداخلى فهو عبارة عن مستويات متعاقبة كشلال من المناسيب المتتابعة، مضاءة من سقف واحد مما يعطى للمكتبة جواً موحداً فى مختلف أنحائها.

وقد اثيرت حول المشروع العديد من التساولات والملاحظات بعضها عن علاقة التصميم الجديد بتصميم مبنى مكتبة الإسكندرية القديمة، وبعضها عن الشكل الدائرى للمبنى والمساحة الكبيرة التى تقع تحت سطح الأرض بحوالى ١٥ متراً، والمعالجة البيئية والفنية للتصميم، واقتصاديات التكلفة وغيرها من التساؤلات. ورداً على هذه الملاحظات وتوضيحاً لها أعدت الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية فى مارس ١٩٩٠ تقريراً عن الاستفسارات والأجوبة الخاصة بالتصميم الفائز للمشروع(٢).

وفى ١٢ فبراير من سنة ١٩٩٠ شهدت مدينة أسوان احتفالاً دولياً كبيراً لاجتماع اللجنة الدولية لإحياء مكتبة الإسكندرية، وقد توج هذا الاحتفال بإعلان أسوان العالمى عن مكتبة الإسكندرية(٣) الذى تعهد فيه المجتمعون بأن يقدموا أقصى ما يملكون من دعم ومساندة لهذا المشروع، كما ناشدوا الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات العامة والكتاب والمثقفين بتقديم المساهمات التطوعية بمختلف أنواعها لهذا المشروع التاريخى.

وفى يوم ٢٦ من شهر أكتوبر من نفس العام تم التوقيع على اتفاقية تنفيذ مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية بين الحكومة المصرية ومثلها الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية - إذ ذاك - ومنظمة اليونسكو، ومثلها الدكتور فيديريكو مايور مدير عام اليونسكو(٤).

هذا ومن المنتظر حسب الخطة الزمنية الموضوعة أن ينتهى من بناء مكتبة الإسكندرية وتجهيزها قبل عام ١٩٩٥ وذلك لافتتاحها فى ذلك العام، ولم يبق إذا أمام القائمين على أمر المشروع إلا البدء فى التنفيذ.

(١) مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية، ص ٢٩.

(٢) انظر ملحق رقم ٥ بآخر البحث.

(٣) انظر ملحق رقم ٦ بآخر البحث.

(٤) انظر الملحق السابع.

٢ ـ المقومات والعناصر

٢/١ الهدف والوظائف

إن الهدف المباشر من إنشاء مكتبة الإسكندرية الجديدة هو ان تكون مثل سابقتها القديمة: مكتبة عامة عالمية للبحث العلمى تحرص على توفير الخدمة المكتبية والمعلومات التى تلبى احتياجات المستفيدين منها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المكتبة تضطلع بالمهام التاليه:

١ ـ تجميع الإنتاج الفكرى بأشكاله وموضوعاته المختلفة خاصة ما يتصل منه بالتراث العلمى والثقافى للبلاد الكائنة على حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط.

٢ ـ تنظيم هذا الإنتاج وصيانته وتوفير مقومات الإفادة منه.

٣ ـ إعداد الفهارس والببليوجرافيات وغيرها من الوسائل الإرشادية التى تساعد على تيسير سبل الإفادة من المقتنيات.

٤ ـ تنمية القوى البشرية فى مجال المكتبات والمعلومات.

٥ ـ تدريب المستفيدين من المكتبات وخدمات المعلومات بما يكفل لهم التعامل الفعال مع المكتبة وتحقيق الأستخدام الأمثل لمواردها.

٦ ـ المشاركة فى برامج التعاون وتبادل الخدمات مع المكتبات على المستويين القومى والدولى.

٧ ـ إعداد الدراسات والبحوث بهدف التعرف على المستفيدين وانماط التعامل مع المكتبة فضلاً عن التصرف على خصائص الإنتاج الفكرى[١].

وعلى ذلك فإن هذه المكتبة قد قصد بها أن تكون منفذاً يطل منه المجتمع المصرى على موارد المعلومات بكل أنواعها واختلاف مستوياتها، وإن تكون بحق مركز إشعاع ثقافى وحضارى يشع اضواءه فى المنطقه بأسرها.

٢/٢ العناصر الوظيفية لمكتبة الإسكندرية:

حدد القرار الجمهورى المشار إليه أن المكتبة مؤسسة عامه لها شخصيتها الإدارية والقانونية المستقلة، يديرها مجلس إدارة يتولى رسم السياسات وتوفير الإمكانات اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع، يعين لها مدير عام يعمد إليه بتنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة. يعاونه فى ذلك كبير أمناء المكتبة وهو الذى سيتولى البت فى كل ما يتصل بالنشاط الداخلى للمكتبة يعاونه فى ذلك نائبان يتولى كل منهما الإشراف على قطاع يضم ثلاث إدارات.

وعلى ذلك فإن مكتبة الإسكندرية سوف تنقسم إلى قطاعين كل قطاع يضم ثلاث إدارات وهم :

أولاً ـ قطاع الخدمات العامة:

وينقسم هذا القطاع إلى ثلاثة إدارات هى إدارة الأنشطة الثقافية وإدارة مجموعة الكتب والدوريات، وإدارة المجموعات الخاصة.

١ ـ إدارة الأنشطة الثقافية:

وهذه الإدارة بمثابة الواجهة التى تطالع بها

(١) راجع الملحق رقم (٤)، بند (٣).

المكتبة جمهورها، والمكان الذى تجرى فيه الأنشطة الثقافية كتنظيم المعارض المؤقته للكتب والصور، واللوحات الفنية والآثار الثقافية أو العلمية وما إلى ذلك، وكذلك تنظيم المناسبات الفنية كالندوات الشعرية والأدبية والمحاضرات العامة، كما تشتمل هذه الإدارة على متحفين إحدهما لفن الخط، تعرض فيه مراحل تطور الكتابة، والمتحف الثانى لتاريخ العلوم.

٢ - إدارة مجموعة الكتب والدوريات:

ومهمة هذه الإدارة هى تهيئة سبل الإطلاع على الكتب والدوريات المقتناة وتقديم خدماتها وهى تشتمل على خمسة أقسام على النحو التالى:

القسم الأول: مراجع عامة، معاجم، دوائر معارف، دوريات عامة أو متعددة التخصصات، ببليوجرافيات عامة، الخ.

القسم الثانى: الجغرافيا، علم الآثار والتاريخ، بما فى ذلك ما قبل التاريخ. ومع إيلاء اهتمام خاص للبحر المتوسط والعالم الإغريقى الرومانى ومصر والشرق الأوسط، وذلك بالسعى إلى اقتناء أكبر عدد ممكن من المطبوعات.

القسم الثالث: تاريخ الفنون والعمارة والعلوم والأفكار والأديان والمذاهب الفلسفية والعلوم الإجتماعية والسياسية والقانون. وفى هذا المجال أيضاً يولى اهتمام خاص للموضوعات الأساسية التى تهم المكتبة.

القسم الرابع: اللغات والآداب، المصنفات الأدبيه لجميع العصور وكل الثقافات الرئيسية، مع محاولة شمول جميع جوانب العالم الإغريقى الرومانى والعالم الإسلامى.

القسم الخامس: العلم والتكنولوجيا سيتطور هذا القسم فى وقت لاحق، ولكنه سيغطى بأهمية تضاهى أهمية سائر الأقسام نظراً للدور الهام الذى لعبته مكتبة الاسكندرية القديمة فى تطوير العلوم فى الأزمنة القديمة. وسوف تودع فى المخازن المغلقة جميع الكتب التى تبلى أو الكتب التى لا تتسم بأهمية خاصة ويستطيع الجمهور استعارتها من قسم الإعارة الخارجية.

٣ - إدارة المجموعات الخاصه.

استكمالاً للكتب والدوريات التى تضمها الأقسام الوارد ذكرها فيما تقدم، ستوضع فى متناول الجمهور دعامات معرفية متزايدة التعدد والتنوع. وستقتنى وتحفظ فى أربعة أقسام تتميز باستقلال شبه تام فى أدائها لوظائفها. ذلك أن موظفى هذه الإدارة سيقومون بجميع المهام المتعلقة بمقتنياتها من اختيار الوثائق وفهرستها إلى اعدادها المادى وخزنها وتقديمها للإطلاع الداخلى أو للإعارة فى الخارج.

القسم الأول: الوسائل السمعية البصرية والإلكترونية، من النقوش القديمة إلى الصور الفوتوغرافية والشرائح الشفافة وجميع الوسائل الحديثة لتخزين المعلومات والتى يتطلب استخدامها أجهزة متطورة كأجهزة قراءة الاسطوانات اللينة واسطوانات الليزر، والحاسبات الدقيقة ومختبرات اللغات وما إلى ذلك.

القسم الثانى : حيث تجمع مخطوطات الكتب النادرة لكى يتسنى الإطلاع عليها تحت إشراف المسؤولين، والوثائق الفريدة أو الثمينة بحكم طبيعتها. وتحفظ هذه المجموعات فى

مخزن مغلق وتفرض مراقبة صارمة على مناطق الإطلاع عليها.

القسم الثالث : الخرائط الجغرافية والجيولوجية والبحرية، وخرئط أعمال التنقيب الأثرى، والآثار التاريخية وخرائط المدن، وسوف تودع كلها فى هذا القسم بالنظر لمقاسها الكبير الذى يقتصر حفظها فى وضع افقى مسطح فى خزائن خاصة تودع فى مخزن مغلق. وسوف يطلع عليها فوق نضد واسعة.

القسم الرابع : المجموعات الموسيقية وهى تتكون من ثلاث فئات من الوثائق: الكتب المؤلفة عن الموسيقى وعلم الموسيقى. والمدونات الموسيقية، والتسجيلات الصوتيه وعلى حين أن المطبوعات يمكن الإطلاع عليها مباشرة فى إطار نظام للتداول الحر، فإن التسجيلات التى يمكن الاستماع إليها فى الداخل - فى مقصورات مجهزة ومعزولة الصوت، أو أعارتها فى الخارج وسوف ترتب على رفوف تجرى مراقبتها.

وعلى ذلك فإن هذه الإدارة تتميز بتنوع مقتنياتها التى تجمع تبعا لنوعها أو طبيعتها بهدف تيسير إدارتها وتشغيلها، وذلك بسبب طبيعة مادتها وطرائق حفظها، أو تبعا لما تحتاجه من موظفين متخصصين وأجهزة متخصصة.

وسوف يجد المترددون على المكتبة فى الفهرس العام للمكتبة رموز جميع الوثائق وأوصافها مرتبة حسب المؤلف وحسب العنوان، ومصنفة تبعا لمجال التخصص والموضوع، كما سيجد إشارة إلى مكان وجودها فى مناطق التداول الحر.

ثانياً - قطاع المرافق الداخلية:

ويضم هذا القطاع جميع الأقسام التى ليست مفتوحة للجمهور والتى تضطلع بمهام التحضير للأنشطة والخدمات المتصلة بالمستفيدين وتيسيرها. ويتألف هذا القطاع من الإدارات الثلاث التالية:

١ - إدارة المرافق الإدارية:

وتضم هذه الإدارة مكاتب الأقسام الإدارية مثل الشؤن المالية، وشئون العاملين، والسكرتارية، ومكتب مدير الهيئة وغيرها من الأقسام. وهذه الإدارة بمثابة الجهاز العصبى للهيئة.

٢ - إدارة المرافق الفنية:

وتضم هذه الإدارة أقسام الفهرسة والتصنيف، والاختيار والتزويد ومهمة هذه الإدارة القيام ببناء وتنمية المقتنيات من الكتب والدوريات ومعالجة هذه المقتنيات فنياً وإعداد الفهارس اللازمة لها، أما أوعية المعلومات الأخرى غير الكتب والدوريات فسوف تتولى الحصول عليها وإعدادها فنيا إدارة المجموعات الخاصة.

٣ - إدارة مرافق المساندة العملية:

وتقدم هذه الإدارة نوعين من الخدمات:

أ - الخدمات المتعلقة بالمكتبة: مثل تجليد الكتب ولصق البطاقات عليها وصيانتها وترميمها، والتصوير والاستنساخ والطباعة وغيرها من المعالجات الفنية المناظرة.

ب - الخدمات المتعلقة بالمبنى. مثل تنظيف

المبنى، الصيانة، الأمن، الجراجات غرفة خدمة العاملين الخاصة. وغيرها من خدمات المبنى وصيانته.

ثالثاً ـ المعهد الدولى لدراسات المعلومات :

ويشتمل مبنى مكتبة الإسكندرية على معهد دولى لدراسات المكتبات والمعلومات وتهدف برامج هذا المعهد إلى :

١ ـ تقديم برامج الدراسات العليا فى المكتبات والمعلومات مثل الدبلوم والماجستير والدكتوراه.

٢ ـ نظرا لأن علم المعلومات متعدد الارتباطات بعلوم أخرى مثل الإدارة والإعلام، وعلم النفس، علم الاجتماع، الحاسب الإلكترونى، الاتصالات وغيرها، فإن الدراسة سوف تشتمل على هذه الموضوعات، ويمكن فى المستقبل أن يشتمل على أقسام لهذه التخصصات.

٣ ـ سيهتم البرنامج بتكنولوچيا المعلومات وأحدث التطورات فى هذا المجال ونقل المعلومات وتكنولوجيتها عبر الدول بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة.

٤ ـ سيقدم البرنامج عددا من التخصصات فى مجالات تهم المنطقة مثل: نظم المعلومات، إدارة المكتبات، تكنولوچيا المعلومات، المخطوطات والكتب النادرة، تاريخ المكتبات.

٥ ـ سيهتم المعهد فى برامجه بدعم البحوث والدراسات الميدانية والتطبيقية فى المجال.

٦ ـ سيهتم المعهد بتقديم الخدمات الإستشارية فيما يتعلق بالمعلومات واتجاهاتها على المستويين المحلى والدولى.

هذا وعلى الرغم من أن المعهد لا يشكل فى الحقيقة جزءا من المكتبة الجديدة نظراً لتبعيته المباشرة لرئيس جامعة الإسكندرية والتى سوف تقوم بمنح شهاداته للخريجين، إلا أنه يعد من العناصر الأساسية المكملة للمكتبة، حيث أن العلاقة بينهما علاقة ذات طابع عملى؛ فالمكتبة هى المعمل الذى يؤدى فيه الدارسون تدريباتهم كما أنه من المحتمل تكليف بعض كبار المسئولين فى المكتبة بالتدريس فى المعهد.

٣ ـ ملاحظات حول الموارد المالية والبشرية وتنمية المقتنيات.

١/٣ يقدر إجالى تكاليف هذا المشروع بمبلغ ١٦٣ مليون دولار مقسم على النحو التالى:

ـ ٦٠ مليون دولار قيمة الأرض.

ـ ٦٠ مليون دولار قيمة المبانى.

ـ ٤٠ مليون دولار قيمة الكتب والمعدات اللازمة.

ـ ٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات لإعداد معهد المعلومات.

ـ ١ مليون دولار لإقتناء الحواسب ونظم التشغيل والبرامج.

وأما عن مصادر التمويل فقد ساهمت الحكومة المصرية بالأرض والتى تبلغ مساحتها ٤٥ الف متر مربع، كما رصد فى ميزانيتها مبلغ ٢ مليون جنيه لبناء نواة المجموعات،

ويعتمد المشروع بصفة عامة على مخصصات الحكومة المصرية بالإضافة إلى التبرعات والهيئات والإعلانات الدولية والمحلية.

٣/ ٢ هناك خطة برنامج شامل لتدريب القوى البشرية على المستويين الإدارى والفنى بهدف وقوف كل موظف بالمكتبة على أحدث التطورات فى مجال المكتبات والمعلومات، ويتطلب البرنامج فى المرحلة الأولى تدريب ١٥٠ إخصائى مكتبات و٣٠ مساعدا بين عامى ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠.

وأما المرحلة الثانية من عامى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ سيتم تدريب ١٠٠ اخصائى ومساعد. فى المرحلة الثالثة سيتم إضافة ٢٠٠ موظف بين عامى ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ ليبلغ عدد القوى البشرية المدربة والمعاملة بالمكتبة ٤٥٠ موظف فى نهاية سنة ٢٠٠٥.

٣/ ٣ ـ فى عام ١٩٩١ أعد الدكتور محمد محمد أمان خبير اليونسكو سياسة تنمية المقتنيات Collection Development policy لمكتبة الإسكندرية وفيها أهداف ووظائف المكتبة، ثم أستعرض مسئولية تنمية المقتنيات وأشكال مقتنيات المكتبة المزمع اقتنائها، وكذلك تغطيتها الموضوعية وهى:

ـ من ناحية الشكل: المصادر المرجعية، مراصد البيانات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية، الرسائل الجامعية، المواد ذات اللغات الأجنبية والمترجمات، المطبوعات الحكومية، الخرائط والأطالس، المصغرات الفيلمية، الدوريات، الصحف، التقارير... الخ

ـ ومن ناحية التغطية الموضوعية فقد اقترحت السياسة تغطية جميع أفرع المعرفة البشرية ـ وفقا لخطة ديوى العشرى ـ ما عدا العلوم البحتة والتطبيقية التى أجل اقتناء مجموعاتها إلى حين افتتاح المكتبة نظراً لسرعة تقادم المعلومات فى هذا القطاع.

خاتمة

وهكذا لم يعد أمامنا بعد هذا الاهتمام المحلى والدولى بمشروع احياء مكتبة الاسكندرية، وبعد أن وضعت كل المتطلبات المادية والبشرية والتنظيمية الكفيلة بإقامة هذا المشروع موضع التنفيذ، لم يعد أمامنا بعد هذاكله الاَّ أن نبدأ التفيذ الفعلى فالعالم كله ينتظر يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٩٥؛ وهو يوم افتتاح المكتبة وبدء تشغيلها، والأمل يحدونا الاَّ يتأخر هذا اليوم عن موعده.